

معرفة

العدد ١٣٠ كانون الأول ١٩٧٢

في هذا العدد :

- مراجعة نقدية لعدد «الوحدة العربية»
- «العصاة» .. رواية سورية رائدة
- عزرا باوند وحركة الشعر التصويري
- قراءة في كتاب «جوريس»

الكتاب العربي :

- مقولتنا «الكتاب» و«الرسالة في التراث العربي»
- الكتاب العربي في أقطار المغرب : واقع ومستقبل
- الكتاب الجامعي • الحرف العربي في البرازيل
- رحلة الكتاب العربي في الاستشراق الفرنسي

- جورج سالم
- عبد الكريم غلاب
- د. عمر الدقاق
- خليل الهنداوي

- د. شكري فيصل • انطوان مقدسي
- د. مدام الطيب • خلدون بشمة
- د. بديع مهدي • أيمن أبو شعر
- عبد الحميد حسن • هادي مكي الدين البرادي

أزمة الكتاب العربي في أقطار المغرب

عبدالكريم
غلاب

واقِع
ومستقبل

غير أن أزمة الوطن العربي لا يمكن إلا أن تنعكس على أزمة الكتاب العربي . ما يزال هذا الوطن ممزقا فكريا وثقافيا وايدولوجيا وربما حضاريا ، وما يزال يبتعد عن تاريخه المشترك : التاريخ الحضاري والفكري على الأخص ، وما يزال يتباعد في أهدافه ويسير نحو مصير مختلف تدعم اختلافه الانتماءات الفكرية والثقافية المختلفة التي تتعدى التأثير والاستفادة إلى الانتماء والتعبد

من الطبيعي أن تدرس أزمة الكتاب العربي في الوطن العربي جميعه ، ذلك أن الكتاب منطقيا متصل بالفكر والمستوى الثقافي والحضاري لوطن متكامل ثقافيا وفكريا وحضاريا ، مرتبط لغويا وجنسيا ودينيا وتاريخيا ، متحد في أهدافه ومستقبله ومصيره . ولذلك فصورة أزمة الكتاب في وطن كهذا لا يمكن أن تكون إلا واحدة ، ولا يمكن أن تدرس إلا بصيغة متكاملة .

كانت لغته الفرنسية في كل من تونس والجزائر والمغرب باستثناء شمال المغرب الذي كانت لغة التعليم فيه الإسبانية ، ورغم أن التعليم العربي الذي فاضلت في استمراره كلية القرويين في فاس وفروها في مختلف أنحاء المغرب جامع الزيتونة في تونس ، ورغم الجهود التي بذلها التعليم الحر الذي أشرف عليه حزب الاستقلال في المغرب على عهد الحماية وجمعية العلماء المسلمين بالجزائر على عهد الاحتلال ، رغم ذلك فقد ظل خريجو التعليم الفرنسي يكتفون الاغلبية الساحقة من القراء في المغرب العربي حتى على عهد الاستقلال .

وقد عانى هؤلاء القراء من مركب نقص ، فهو يتحدثون العربية في المنزل والشارع ويقرأون بها قراءة سطحية ، ولكنهم غير قادرين على القراءة الجادة إلا باللغة الفرنسية ، وبالتالي فهم غير قادرين على الكتابة إلا باللغة الفرنسية ، ونتيجة للشعور بالنقص ، وربما للاحاساس الذي يترسب في الاشعور بعقدة اللبس ، فهم لا يكتبون بالفرنسية لأنها غير لغتهم ، ولا يصحون وهم يكتبون بها انهم يكتبون لشعبهم ، ولذلك لا يكتبون وقد ينصرفون عن القراءة تحت وطأة العقدة نفسها فلا يقرأون حتى بالفرنسية كما هي وضعية معظم المثقفين بالفرنسية .

كانت النتيجة أن القارئ من جيل ما قبل الاستقلال وجيل ما بعد الاستقلال م في غالبيهم

من أقصى اليمين الى أقصى اليسار . ثم يزيد في هذا الاختلاف أنظمة الحكم المتباعدة التي لا تقترب من الوحدة - حتى الثقافية منها - بقدر ما تبتعد ، فتمزق الوحدة عن طريق تباین مناهج التعليم وأنظمتيه وعن طريق الاختلافات المذهبية والسياسية التي تبلغ من العنف حد قطع العلاقات ، أو تحريم الكتاب والصحيفة ، أو الامتناع عن المشاركة حتى في مؤتمرات الأدباء ومهرجانات للشعر .

ثم إن طلال الأزمة القائمة تزيد انعكاساً على أزمة الكتاب حينما تعامه هذه الحكومة أو تلك بحذر فتراقبه لتمنعه كما تمنع القنصليات الوافدة ، أو حينما تعامه كبضاعة تجارية تخضع لكل قوانين التبادل التجاري وتحويل العملة وتقتن السادات والواردات .

حتى تلك مظاهر لازمة جانبية ، ولكنها خطيرة ، يجتازها الكتاب العربي في الوطن العربي جميعه . وهي نفسها تنعكس على اقلية عربي بشكل يختلف عنها في اقلية آخر ، ولذلك فهي تفرض أن نناقشها في كل قطر من أقطار الوطن العربي لنخلص في النهاية بالعوامل المشتركة والعوامل الخاصة لازمة الكتاب العربي في الوطن العربي جميعه .

وأول مظهر من مظاهر أزمة الكتاب العربي في اقطار المغرب يأتي من التعليم الذي

الفرنسي الذي كان يعتمد على حشو الذاكرة بكثير من المعلومات دون أن تترك للعقل حرية التفتح على الأفاق الواسعة ونتيجة لذلك فالتفكير والطالب لا يجد الوقت ليتحرر من هيمنة الفصل والاستاذ والكتاب المدرسي ليتجول بفكره في آفاق أخرى كقارئ حر . والأستاذ لا يتمكن - نتيجة لضغط البرنامج - من أن يوجه طلابه ليقروا ولا أن يفتح أعينهم على الكتب الجديدة حتى في المادة التي يدرسها معهم . ومن ثم ينعدم التوجيه نحو القراءة الحرة وتضعف حاسة القراءة عندهم . ويكون الضحية هو الكتاب .

تستوي في ذلك أقطار المغرب جميعاً لأن التعليم عندها استمد أسسه من التوجيه الفرنسي . ولم تقف هذه الأقطار رغم الاستقلال وقفه مراجعة وإعادة النظر في الأسس التي يقوم عليها التعليم لتحديث التغيير الضروري في الأسس الفلسفية للتعليم وفي توجيهه وبرامجه وهيكله ونفخته ، وإنما كان الاستمرار هو الحصل الأسهل . نفس السياسة التي اتبعت في الميدان الاقتصادي وفي السياسة الخارجية وربما في السياسة الداخلية كذلك على اختلاف غير محيق بين الجزائر والمغرب وتونس .

فرنسة التعليم وتوجيهه عاملان خطيران من عوامل أزمة الكتاب العربي ، وتزداد

الذين أضلوا في سبيل تكوين انفسهم بالعربية أو بالفرنسية معاً ، وأن الكتاباتم الذين أضلوا ليتجروا من مركب النقص وهقدة اللذات فكتبوا بالفرنسية وم قلة . أو الذين أضلوا في وجه كل هذه الصعوبات فكتبوا بالعربية ، وم قلة ، ولكنهم على كل حال هم الذين يمارسون فنون القول باللغة العربية في أقطار المغرب الثلاثة .

مهما يكن نضال هؤلاء واولئك فإنه لا ينقل الكتاب من الأزمة التي يسببها واقع التعليم الذي ما يزال مستمراً على أساس أن الفرنسية هي لغة التلقين لعود الطغسية والانسانية وأن العربية تدرس كلفة لا تليح لتلاميذ المدارس ومطلة الجامعات الا أن يعرفوها كلفة أدبية ، أما حينما يفكرون في العلم أو الرياضيات أو الفلسفة أو السياسة فليس أمامهم الا الفرنسية لأنها اللغة التي ملوحت ذهاب التفكير بها سنوات وسنوات .

نحن إذن أمام أزمة مزدوجة يعانيها الكتاب ،

- أزمة انتاج .

- أزمة استهلاك .

والسبب الاساسي فيها معاً هو التعليم الذي لم يتخلص بعد من لعنة التخطيط الاستعاري .

والظاهرة الثانية نتيجة هذه العنة نفسها أن التعليم ما يزال يستمد فلسفته من التوجيه

الكافي لتعلم ، وهو يقف عاجزاً عن أن يستغرق كل الأطفال الذين يبلغون سن التعليم فتشاق الأجيال المتعاقبة سنة بعد سنة الى قوافل الاميين . وهكذا لم يكن في امكان هذه الاقمار ان تفتصر على الامية بالنسبة لاجيال الناضية ، بل لم يسمح في امكانها ان تعلم الاجيال الصاعدة في السنوات الست عشرة التي مرت على استقلال المغرب وتونس والسنوات العشر التي مرت على استقلال الجزائر . وأصبحنا امام ارقام مهولة تفسرها الامم المتحدة عن الامية في العالم العربي . ويتصدر المغرب قائمة الاميين ٨٩٪ ولا تنافسه او تفوقه الا السعودية التي تبلغ الامية فيها ٩٧٪ وتأتي بعده الجزائر التي تبلغ الامية فيها ٨١٪ ثم تونس التي تبلغ ٦٨,٧٪ .

مع هذه الامية الطاغية لا يمكن ان نتنظر ازدهاراً للكتاب في مناخ يفتقر بالعوامل المتعددة الاخرى :

في مقدمتها - وهذا هو العامل الرابع - ان الكتاب العربي لا يكاد يستجيب لاهتمامات القارئ الذي يعاني من المشاكل الاساسية مالا يبيد ظلالها في كثير مما يكتب الكاتبون . مشاكل الحرية والعيش الكريم هي خلاصة اهتمامات القارئ العربي لا يختلف المشرق منه عن المغربي .

القارئ - كالمشاهد بالنسبة للشرح والسيما والتلفزيون وكالمستمع بالنسبة

خطورتها نادماً بالعامل الثالث - وهو العامل الأول في الامية : الامية .

من نافذة القول أن نتحدث عن التقصير الذي اصطبغ به عهد الاستعمار في تعليم المواطنين ، رغم أن ميالية التعليم (التي يدفعها المواطن) لم تكن تقل عن ٢٠٪ من الميزانية العامة . فقد كانت جميعها تصرف على تعليم أبناء الميالية الفرنسية ، وتصرف بسخاء ، لأن الأستاذ الفرنسي كان يكلف الدولة ثلاثة اضعاف ما يكلف الدولة الفرنسية حينما يعمل في فرنسا . كانت الامية المنتشرة المزائدة هي النتيجة الطبيعية لاستغلال ولاحتقار الانسان العربي في المغرب ، ولنتيجة خوف من أن يتعلم هذا الالئات فيصبح مصدر خطر .

ما زال للال هذه الامية منتشرة في المنطقة المغربية من الوطن العربي ، الاجيال التي تكونت في عهد الاستعمار ما زال الامية متحكة فيها . والاجيال التي تكونت على عهد الاستقلال لم تتحرر من بقايا السياسة الاستعمارية المتوغدة في النظم التعليمية وأساليبه . فهو تعليم للنخبة ، وبلغة غير اللغة الام ، ويعتمد على الاف من الاساتذة الاجانب الذين يمتصون الميزانية منها تكن ضخمة ، ويعتمد التوجيه الكلاسيكي الفرنسي الذي لا يفتح الافق السريع لعمل امام المتعلم ، ولذلك لا تجهد الاجيال المتساعدة المحاس

القصة والشعر. وبذلك ينشأ قراء الكتاب الذي يعكس اهتمام القارئ، ويجد نفسه في عمق الأزمة.

والعامل الخامس الذي يعطي لازمة الكتاب مظهرها الحقيقي ناتج عن الأوضاع السياسية والاقتصادية التي مازال تعيش عليها أقطار المغرب العربي، وهي أوضاع عامة في الوطن العربي جميعه.

الكتاب في كل قطر يعتبر بضاعة محلية داخلية. وعلى هذا الأساس مازال سوقه محدود. ولكي تتبين خطورة هذه السوق المحدودة نقوم بجولة في مكتبات الحصول على زينة السوق. ولنبدا بتونس. سكانها لا يصلون خمسة ملايين (١٩٨٠ م آخر احصاء) القراء منهم (شبر الاميين) ٣١٠٣ ولا تسعنا الاحصائيات لمعرفة مستوى القارئ الفكري ومستواه المادي والاجتماعي حتى نستطيع ان نقدر عدد الذين يستطيعون ان يكتفوا زينة لسوق الكتاب التونسي (مع الاعتذار لاستعمال هذا الوصف). ولو قدر لنا ان نعرف هذه المستويات خرجنا بنتيجة سلبية هي ان قارئ الكتاب محدود جداً سواء بحثنا عنه بين المستويات الفكرية او بين المستويات الاقتصادية والاجتماعية. والنتيجة ان الكتاب التونسي المطبوع في تونس ليس له من الزينة إلا عدد محدود جداً.

للإذاعة - يتجاوب مع الانتاج الادبي والفني والسياسي الذي يتصل بمشاكله التي يعايشها يومياً: مشكلة الحرية، مشكلة الكرامة في التعليم والصحة والحيز والعمل، مشكلة الصراع بينه كممثل لطبقة المسحوقة وبين عالم تسوده الفئودالية والاقطاع والاستغلال واحتكار النفوذ، مشكلة الارض المحتلة والمنهوبة، والمدينة المزيفة، والقرية البئيسة، مشكلة الاستعمار الذي تمتد ظلاله الكثيفة على الحياة الاقتصادية والاجتماعية والفكرية، والذي يحاصر الوطن العربي من الخليج الى المحيط. تلك بعض اهتمامات القارئ العربي.

فهل يعكسها الكتاب في المغرب العربي، على أقل ما ينشر منه؟

إذا كانت القصة والرواية والشعر قد استطاعت ان تتغلب على عتبة الاتباعية والرومانسية التقليدية لتعيش مع الشعب في اهتماماته فإن الدراسة مازال - في اغلبها - تزج تحت ثقل الماضي وتحت قفل الاجترار وتكرار النظريات، وبذلك طمس الكتاب بالجهود والتخلف عن افئاق العصر واهتمام القارئ.

ثم ان الجانب الذي في الانتاج الابداعي - القصصي والشعري - مازال يحجب الكتاب عن جمهور القراء. فالتنوع لا ينعون بالآداب من خريجي الكليات الادبية، والاقسام الادبية السرف من هذه الكليات على الاخص لا يقرأون

يترسب من الاقليمية الضيقة في نفوس الفارين نتيجة لفساد ما يصلهم من كتب الأقاليم الاخرى ونتيجة لتحكم القطارية والاليفية على حساب الوحدة والقومية ، وبذلك لا يناد يقرأ الفارئ إلا الكتاب من قطره .

وهذه محاصرة اخرى للكتاب العربي .

من الاقليمية الضيقة في المغرب العربي الى الاقليمية الضيقة في الوطن العربي . مازلنا نسمع - رغم ربع قرن من دعوى الجامعة العربية والوحدة العربية - عن الكتاب المصري والكتاب اللبناني والكتاب السوري او المغرب . هذا الاسم أو الوصف يترجم حقيقة واقعية خطيرة ، وهي ان للكتاب اقليمه الخاص به فلا يطبع في مصر مثلاً - وهي الساقفة في ميدان الطباعة والنشر والتوزيع - الا كتب المؤلفين المصريين ، ولا يطبع في المغرب ولا يطبع في سورية أو تونس إلا كتب المؤلفين الاقليميين . نستثني من ذلك لبنان التي بدأت تعظم هذه القيود بشاغلها الطيب في ميدان النشر والتوزيع ، ولو أنه لا يناد يشمل المغرب العربي برعايته نتيجة عقدة تجارية اخرى هي عقدة المؤلف المشهور . ونتيجة للقبول النقدي وقيود التجارة الخارجية لا يناد يجد الفارئ في السوق الا الكتب المحلية ، ونتيجة للجهل بالثقافتين والادباء والكتابات خارج القطر لا يناد يقرأ الكتاب إلا في حبه .

ويمثل هذه النتيجة (مع فارق نسبة الامية) نخرج من عملية ماثلة عن الجزائر (سكانها لا يتعدون أربعة عشر مليوناً والقراء - غير الاميين - فيها لا يتعدون ١٩٪) وعن المغرب (سكانه لا يتجاوزون ستة عشر مليوناً والقراء - غير الاميين - فيه لا يتجاوزون ١١٪) .

هناك اذن نضوب في سوق الكتاب بالمغرب العربي ناتجة عن قلة القراء ، فكيف يعامل للكتاب مع هذه النسبة المزرية من القراء معاملة البضاعة المحلية . فلا تتبادل هذه الاقطار الكتاب الا في حدود ضيقة ، ولا يسكاد يقرأ كاتب جزائري أو مغربي أو تونسي في غير قماره - أو قتل اقليمه - الا على قلة .

هذه الاقليمية الضيقة - وهي اقليمية مجددا في الوطن العربي جميعه - لها مظهر اقتصادي ومظهر فكري .

المظهر الاقتصادي يتجلى في معاملة الكتاب كأبي بضاعة تجارية يخضع لقيود التصدير والاستيراد والرفع ، ويحكم فيه المسؤولون عن للتجارة الخارجية وعن العملة الاجنبية كما تحكم فيه السوق بكل حسناتها ومباذنها . وبذلك يحاصر الكتاب في اقليمه الضيق وفي الظروف غير المواتية التي شرحنا .

أما المظهر الفكري فهو الشعور الذي

تتحرر مما قد يكون في القطاع العام من قيود وبطء لاتسج عن روتينية الادارة وبيروقراطيتها . ومع ذلك فأت الدار التونسية خلطت بالكتاب التونسي خطوة مهمة الى الامام لم يحلها الكتاب في المغرب أو الجزائر .

ومشكلة النشر مرتبطة حتماً بمشكلة التوزيع . وهذه مرتبطة بالقيود التجارية والنقدية . ولكن القيد الثقيل هو ان توزيع الكتاب قطرياً في المغرب العربي ما يزال يخضع للتجارة البدائية . لا يبحث الكتاب عن قارئ بمقدار ما ينتظر قارئاً يبحث عنه . ومن أجل ذلك لا تبذل المكتبات الا جهد التاجر العادي ؛ تضع الكتب على الرفوف في انتظار الزبائن . والمقارم التي يطبع كتابا من كتبه عليه ان يطوف الاسواق في كل مدينة يبحث فيها عن مكتبة يرحبها ان تستضيف نسخاً من كتابه على ذمة البيع ..

كانت توجد في أقطار المغرب الثلاثة مؤسسات محلية لتوزيع الصحف والمجلات والكتب (الفرنسية والتي تطبع في فرنسا طبعا) تابعة لمؤسسة « هاشيت » الفرنسية وقد ظلت تحتكر استيراد الكتاب للفرنسي وتوزيعه حتى استعاضت عنها تونس بمؤسسة للتوزيع تابعة للدولة تحتكر الأدوات القرطاسية والمدرسية الى جانب الصحف والكتب . ولكنها اذا كانت قد نجحت في

ومن أجل ذلك لا يصل الكتاب المغربي الى أي قطر من أقطار العربية .

وهذه محاصرة اخرى تكاد تكتم اناس الكتاب في المغرب العربي .

مشكلة النشر والتوزيع تكون جانباً منها من أزمة الكتاب . لم يصبح النشر بعد عملية تجارية نافعة في المغرب العربي . لم تكون حتى الآن دار للنشر في المغرب ، وبإستثناء « دار الكتاب » و « دار الفكر المغربي » اللتين نشرتا كتاباً محدودة لا تستعصي على العدد ، وبإستثناء الكتب المدرسية التي تجد لها سوقاً واسعة وناشرين كثيرين فإن النشر في المغرب يكاد يكون منعزلاً . يقدم بعض الكتاب على نشر مؤلفاتهم ، ولكن صلتهم بالنشر تنتهي عند التجربة الاولى .

وفي الجزائر لا يكاد الامر يختلف ، وقد أسست الحكومة امجراً داراً للنشر - او هي أمتها - ولم تنشر حتى الآن الا بعض الكتب بالفرنسية .

وفي تونس أسست الحكومة الدار التونسية للنشر التي تبذل جهوداً مشكورة في نشر الانتاج التونسي وكتب التراث ، ولكن عملها ما يزال في حدود ضيقة لان إمكاناتها المادية محدودة . وعملها كقطاع عام يعوق المبادرات الفردية ، لأن المؤلفين يعتمدون عليها ولو انتظروا دورهم في النشر شهوراً وسنوات . ولم تنشأ بجانبها حتى الآن دار خاصة للنشر

بلغة يتكلمها مائة وعشرون مليوناً من البشر . هذه الحقيقة تعتبر إداة خطيرة للثقافة العربية ولقومان العربي ، خاصة اذا عرفنا أن الكتاب الفرنسي أو الانكليزي مثلاً لا يعتمد أساساً على قرائه من الفرنسيين أو الانكليز بقدر ما يعتمد على القارئين بالفرنسية أو الانكليزية في مختلف أنحاء العالم ، ولا يكاد يصدر في باريس أو لندن أو نيويورك حتى تسال نسخة الى نيويورك أو كراشي أو استراليا أو جنوب افريقيا وإلى هانوي أو كوناكري ، أو دكار أو الرباط أو كندا .

إنها حقيقة تدمن الفكر العربي حقاً ، ولكنها قبل ذلك تدمن الحكومات العربية التي سائرال تخرج الكتاب من نطاق مسؤولياتها فلا تبذل مشاكله ولا تحمل أزماته ان لم تكن تريد في تعقيد هذه الأزمات وفي مضاعفة المشاكل ،

والكتاب الذي يتعطل في كل هذه الأزمات ، وفي الأزمة التي هي خلاصتها جميعاً : قلة القراء ، يواجه الأزمة — النقدية ، أعني غلاء الطباعة . فإن مكتاباً يطبع سنه ألفان أو ثلاثه يكلف أشعار ما يكلف كتاب تطبع منه عشرات الآلاف ، ولذلك يرتفع سعر انتاجه واستهلاكه على السواء . يضاف الى ذلك غلاء الورق والطباعة في المغرب العربي بما لا يقل عن

القرطاسيات والصحف لان أرباحها مضمونة فقد فطنت في الكتاب ، والكتاب العربي بخاصة ، لانه في حاجة الى جهود أكبر ، وأرباحه غير مضمونة .

وأمت الجزائر حديثاً هذه المؤسسة ، وهي تحتكر توزيع الكتاب ، ولكن جهودها لم تثر حتى الآن .

أما في المغرب ، فقد « مغربت » الحكومة المؤسسة الفرنسية لان التأميم لا يدخل في حساب انظم الليبرالية ، وتشارك الحكومة في أرباحها الى جانب بعض الخواص (من نوع خاص) ولكن طابعها لم يتغير ، فهي توزع الصحف والكتب الفرنسية ، أما الكتب العربية سواء طبعت في المغرب أو الخارج فهي لا توزعها الا في حدود ضيقة وبأعمال كبرى . بالإضافة الى انها تقتضي عمولة لرفعها .

وهكذا ير الكتاب بأزمة أخرى من ازيمات الاختناق ، وهي من اخطر الازيمات التي تضع الكتاب ، الذي ينبغي من كل مشاكله في حق الزجاجة فلا يصل الى يد القارئ منه إلا من تقطى عتبة التوزيع .

وقد بل من الكتب من يتصلها .

كل تلك المشاكل تجعل المطبوع من الكتاب الذي ينبغي من كل هذه العراقيل لا يكاد يصل لثلاثة آلاف نسخة ولا يدنو مطبعة واحدة . وقليلة هي الكتب التي أعيد طبعتها . ثلاثة آلاف نسخة من كتاب كتب

التعليم ، ومستقبل المستوى الاقتصادي والاجتماعي لكل قطر ، ومستقبل الحرية في هذه البلاد جميعها ، ثم - وهذا في الدرجة الاولى - مستقبل العلاقات بين مشرق الوطن العربي ومغربيه وتحطيم الحواجز الاقتصادية والتجارية والثقافية وحواجز النقل وغلاء البريد بين الاقطار العربية جميعها .

نحن نؤمن بالمستقبل ، لأن الشعوب التي ركعت ملوياً تحت تأثير التغلف والاستعمار قد أخذت ترفع رأسها وتنهض من كبوتها . وقد دأبت الحركات الوطنية على العمل لتعريب التعليم حتى تصبح العربية لغة الفكر فتخرج الكاتب والقارئ العربي من عقدها ، وإذا كانت قد انتصرت في الجزائر فقررت الحكومة تعريب التعليم تدريجياً في هذه البلاد فما زال تصطدم بالأفكار الرجعية في كل من المغرب وتونس التي تؤمن بأن لغة التلقين في المواد العلمية يجب أن تظل الفرنسية . ولكن فكرة التعريب تفتصر ، واعتقد أن التجربة الجزائرية ستعجل بالانتصار في المغرب وتونس .

والاقواق الزاحفة من شباب هذه البلاد ستدعو الى تعميم التعليم ، لأن الشباب أخذ المبادرة فأخذ يطرُق ابواب مصيره بأيدٍ قوية . ولن يترك هذا المصير تعبت به مصالح العابثين .

ضعف سعرهما في لبنان مثلاً . ومستوى معيشة الطبقة القارئة في هذه البلاد لا يتحمل هذا السعر مع أرباح الناشرين والموزعين .

لم نشر فيها تحدثنا عنه حتى الآن الى أرباح الكاتبين . واعتقد أن القارئ يدرك من حديثنا هذا أن الكاتب بالعربية في المغرب العربي لا يكاد يفكر في اي تعويض عن انتاجه ، ان لم يكن الكثيرون قد أصيبوا بخسارات مادية ضخمة نتيجة شجاعتهم في طبع كتبهم على نفقتهم ، وليس من مصلحة الكتاب في شيء الا يحصل الكاتب على اي تعويض مادي عن عمل يستغرق اعداده شهوراً وربما سنوات .

وزيد الغبن وضوحاً ان الحكومات في هذه البلاد لا تعنى بتشجيع الكتاب ، فلا تقتني وزارات الثقافة او ما يعادلها من المسالح الحكومية أية كمية من الكتب المطبوعة ولو على نفقة مؤلفها . وقد سن اتحاد كتاب المغرب سنة مطبوعة هي أن يقتني كمية مسودة من ست كتب يختارها كل سنة من الكتب التي تطبع على نفقة مؤلفها مساهمة منه في توزيع الكتاب وفي نفقاته .

ذلك عن واقع الكتاب .

أما عن المستقبل فليس في إمكاننا أن نرمم صورة واضحة عنه الا من خلال الصورة التي يمكن أن نأخذها من مستقبل

الأقطار ، تدرس موضوع التوزيع والنشر والتعريف بالكتاب دراسة علمية لا على أساس قساري فحسب ، ولكن كذلك على أساس ثقافي تستهدف صالحي الكتاب الى جانب مصالح الأرباح .

ليس المهم هو تفاصيل هذا الاقتراح ، فالتفاصيل تدرس في حينها ، ولكن المهم هو الأساس الذي يقوم عليه تعاون وثيق بين مختلف أقطار الوطن العربي لاتخاذ الكتاب من أزمته الحالقة وبالتالي انقاذ الثقافة العربية من التخلف الذي يدعمه تخلف الكتاب العربي .

هل تقوم بهذه الخطوة الحكومات او المثقفون انفسهم ؟

لا مجال لغير التعاون القائم على الثقة بين الطرفين لصالحي الكتاب وصالحي الفكر العربي .

عسى أن تكون السنة الدولية للكتاب باعثاً للشعنين العرب على أن يضعوا البنية الأولى في طريق هذا التعاون . وعسى أن ينتهي المشغولون الى الاتجاه عملي يساهم عليه مؤثر الأدباء العرب التي سينعقد في بداية السنة القادمة في تونس .

(الرباط) (المغرب)

وإذا ما انتصرت فكرة الشعب العربي في تجميع الحواجز بين هذه الأقطار المغربية وبينها وبين الأقطار العربية الأخرى فيستجول الكاتب العربي بلا جواز ، لا يتعثر في حدود ولا تقف في وجهه حواجز التجارة والنقد ، ولا رقابة الحكام هنا وهناك . عند ذلك سيدهر الكتاب كتابة وقراءة ، لا في هذه الديار فحسب ، ولكن في كل دار من ديار العرب .

ومع ذلك فلن يزدهر الكتاب الا بتنظيم سوقه عن طريق التوزيع المشترك ودور النشر العربية التي تتخلص من فكرة الإقليمية الشيقة فلا تنشر الكتاب لانه ينتمي للقطر معين ، ثم هي ترجو أن تقرأ منشوراتها في الأقطار العربية جميعها .

أكون صادقاً إذا قلت ان الخطوة يجب أن تأتي من أقطار المشرق العربي فعندها من التجربة والممارسة ما يجعل القنوة تأتي منها .

وما زال نأمل في ان تؤسس دار قومية للنشر على مستوى الوطن العربي لا على مستوى القطر الواحد ، تساهم فيها كل الأقطار ، وتكون لها فروع في مختلف